

لبنان يعلن حالة الطوارئ لتفادي الانهيار الاقتصادي

بيروت ترسل إشارات على عزمها إنقاذ الأوضاع سريعا



عودة الحياة للبوابا البحرية الشرقية

ميناء بنغازي يتجاهل الانقسام ويتطلع لبلوغ طاقته القصوى

وبدع الميناء رواتب سنوية بقيمة 2.25 مليون دينار (1.6 مليون دولار) إلى قرابة 1400 موظف. وهو لا يصدر النفط لكنه يستورد الغاز وبعض المنتجات البترولية إلى جانب الشحنات العامة.

وتراجعت مستويات المعيشة بشكل حاد خلال الصراع، وتظل الأوضاع صعبة في سائر ليبيا. ولم تفعل الحكومات سوى القليل لرفع المعاناة الاقتصادية.

لكن ميناء بنغازي في وضع جيد لإمداد المدينة والمناطق البعيدة عن الساحل، كما أن انتعاشه يمنح الموظفين هناك الأمل.

وقال ناصر بوزيد الموظف بالميناء إن "العمل عاد لهذا المرفق الجوي الذي سينعش الاقتصاد بالمدنية... يُعتبر مصدر رزق لنا".

وأكد صبري أمراج، رئيس شركة للتوكيلات الملاحية، أن الميناء يشهد تحميل المزيد من الحاويات مقارنة بما كان عليه قبل 2011.

وأضاف "علينا الآن تحميل 1500 حاوية أسبوعيا، قبل عام 2011 كانت 400 حاوية فقط".

وتعتمد البلاد، التي دخلت في فوضى شاملة منذ الإطاحة بنظام معمر القذافي في 2011، بشكل شبه كلي على الاستيراد لتأمين كل حاجاتها بما فيها الغذائية.

وتنفذ معظم عمليات تمويل الواردات عبر طرابلس، حيث توجد كل البنوك تقريبا، بينما لا تعرض البنوك في بنغازي إلا خدمات محدودة وتعاين أصلا من نقص حاد في السيولة النقدية.

ولكن هناك مخاوف من أن ارتفاع المبادلات التجارية قد يقوض مستوى الاحتياطات النقدية ويؤدي في نهاية المطاف إلى تداعيات اقتصادية أكبر في ظل شح السيولة النقدية من السوق المحلية.

وخلال السنوات التي تلت الإطاحة بمعمر القذافي، وضع تذبذب قيمة العملة المحلية والتراجع الصاد في إيرادات الختام، المورد المالي للوحيد لموازنة الدولة، الاقتصاد الليبي على حافة الانهيار الشامل.

عزرت إدارة ميناء بنغازي رهانها على رفع نسق نشاط البوابة البحرية الرئيسية في شرق ليبيا، في ظل آمال بفتح أبواب زيادة المبادلات التجارية بعد انحسارها لسنوات بسبب الانقسامات السياسية والنزاع العسكري بين حكومتين في شرق وغرب البلاد.

وكان الميناء لفترة طويلة في مرمى أعين الإعلاميين والسياسيين، حيث تقارنت فضائل متنافسة للنيان،

وكانت إدارة الميناء العملي التجاري في بنغازي، ثاني أكبر المدن الليبية، على مدار الساعة بعد ثلاث سنوات من إعادة فتحه، سعيا لجمع المزيد من الإيرادات من أجل إصلاحه وتوسعته.

وقال بوزيد بوزيد لوكالة رويترز "لم نصل إلى المعدل السابق بعد، لكن كل شهر أفضل من الشهر السابق".

وأضاف "نسعى لجمع أكثر من 7.8 ملايين دينار (5.5 ملايين دولار) شهريا، حيث مددنا أوقات العمل إلى 24 ساعة".

وكان بوزيد بوزيد لوكالة رويترز "لم نصل إلى المعدل السابق بعد، لكن كل شهر أفضل من الشهر السابق".

وأوضح أن كافة الخطوط البحرية الدولية عادت مجددا للعمل وأخر خط بدأ بسبع حاويات وأخر شحنة له كانت قرابة 400 حاوية.

وتشير البيانات الرسمية إلى أن الميناء يستقبل سنويا حوالي 245 سفينة شحن وناقلة نفط، وأن هناك إمكانية لزيادة العدد مستقبلا مع فترات نسق النشاط على مدار اليوم ودون توقف.

وقبل الحرب، كانت الإيرادات تُدفع في الإدارة العامة للموانئ بمدينة مصراتة التي تحتضن أكبر موانئ البلاد، لكن إدارة ميناء بنغازي منفصلة حاليا، في وضع يرجع إلى الانقسامات التي تعيشها البلاد.

ومنذ إعادة فتح الميناء، يستقبل ميناء بنغازي أكثر من 400 ألف طن من الحبوب في 18 صيفا، بما يعادل مئتي ما كان الميناء يستقبله قبل 2014.

ووقعت إدارة الميناء العملي التجاري في بنغازي، ثاني أكبر المدن الليبية، على مدار الساعة بعد ثلاث سنوات من إعادة فتحه، سعيا لجمع المزيد من الإيرادات من أجل إصلاحه وتوسعته.

وقال بوزيد بوزيد لوكالة رويترز "لم نصل إلى المعدل السابق بعد، لكن كل شهر أفضل من الشهر السابق".

وأضاف "نسعى لجمع أكثر من 7.8 ملايين دينار (5.5 ملايين دولار) شهريا، حيث مددنا أوقات العمل إلى 24 ساعة".

وكان بوزيد بوزيد لوكالة رويترز "لم نصل إلى المعدل السابق بعد، لكن كل شهر أفضل من الشهر السابق".

وأوضح أن كافة الخطوط البحرية الدولية عادت مجددا للعمل وأخر خط بدأ بسبع حاويات وأخر شحنة له كانت قرابة 400 حاوية.

وتشير البيانات الرسمية إلى أن الميناء يستقبل سنويا حوالي 245 سفينة شحن وناقلة نفط، وأن هناك إمكانية لزيادة العدد مستقبلا مع فترات نسق النشاط على مدار اليوم ودون توقف.

وقبل الحرب، كانت الإيرادات تُدفع في الإدارة العامة للموانئ بمدينة مصراتة التي تحتضن أكبر موانئ البلاد، لكن إدارة ميناء بنغازي منفصلة حاليا، في وضع يرجع إلى الانقسامات التي تعيشها البلاد.

ومنذ إعادة فتح الميناء، يستقبل ميناء بنغازي أكثر من 400 ألف طن من الحبوب في 18 صيفا، بما يعادل مئتي ما كان الميناء يستقبله قبل 2014.

ووقعت إدارة الميناء العملي التجاري في بنغازي، ثاني أكبر المدن الليبية، على مدار الساعة بعد ثلاث سنوات من إعادة فتحه، سعيا لجمع المزيد من الإيرادات من أجل إصلاحه وتوسعته.

وقال بوزيد بوزيد لوكالة رويترز "لم نصل إلى المعدل السابق بعد، لكن كل شهر أفضل من الشهر السابق".

واقرار الحكومة لائحة مشاريع المرحلة الأولى من برنامج الإنفاق الاستعماري. وكان عون قد قال في كلمة افتتاحية للاجتماع "علينا أن نبادر إلى توحيد جهودنا في سبيل الخروج بحلول ناجعة للازمة الاقتصادية التي باتت تخنق حتى أحلام شعبنا وأماله".

ويواجه لبنان أزمة اقتصادية حادة تجلت في تصاعد الدين العام، الذي بلغ وفق بيان لوزارة المالية في الربع الأول من العام 2019، نحو 86.2 مليار دولار، ما يشكل نحو 150 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وقفزت تكاليف التامين على ديون لبنان السيادية إلى مستوى قياسي الأسبوع الماضي، والتي تضاف إلى المخاوف بشأن الوضع المالي للدولة.

وأظهرت بيانات من إي.آتش.أس. ماركت ارتفاع مبادلات مخاطر ائتمان لبنان لخمس سنوات إلى 1205 نقاط أساس، بزيادة تسع نقاط أساس عن مستوياتها السابقة.

وتعمل الحكومة على تنفيذ تدابير إصلاحية لتحفيز النمو الاقتصادي، إذ أقرت في الشهر الماضي ميزانية متأخرة للعام 2019 تعتبر الأكثر تشددا في تاريخ البلاد لخفض العجز من 11.5 إلى 7.5 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي.

كما باشرت تنفيذ إصلاحات هيكلية، بدت للكثيرين بطيئة، لتنفيذ التزاماتها في مؤتمر سيدر للمانحين، الذي عُقد في باريس العام الماضي وأسفر عن تعهدات تتجاوز 11 مليار دولار لدعم الاقتصاد اللبناني.

ورغم حالة الفوضى الاقتصادية التي تعيشها الدولة، تلقت بيروت دعما نادرا في ظل أزماتها الخانقة بعد بيانات أظهرت ارتفاع احتياطات النقد الأجنبي بالتزامن مع بيانات تشير إلى ارتفاع الصادرات الصناعية خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الحالي.

وكتشف مصرف لبنان المركزي الجمعة الماضي أن احتياطات البلاد من النقد الأجنبي، سجلت ارتفاعا بنحو 1.4 مليار دولار خلال الأسبوعين الأخيرين من شهر أغسطس الماضي، لتعطي دعما كبيرا للنظام المالي في مواجهة الأزمات العميقة.

وقال رياض سلامة حاكم المصرف المركزي في بيان حينها إن "تلك الزيادة رفعت الاحتياطات الأجنبية لدى المصرف إلى حوالي 38.66 مليار دولار، وأن ذلك لا يشمل احتياطاته من الذهب".

ويمثل هذا الارتفاع أكبر قفزة في احتياطات النقد الأجنبي، التي سبق أن أظهرت بيانات مصرف لبنان أنها سجلت ارتفاعا تدريجيا منذ منتصف يونيو الماضي لتصل في 15 أغسطس الماضي إلى 37.25 مليار دولار.

اضطرت الحكومة اللبنانية إلى اللجوء لآخر العلاجات لإنقاذ الاقتصاد المشلول بإعلان حالة الطوارئ، سعيا إلى إزالة العقبات أمام معالجة الاختلال في التوازنات المالية وإخراج الأنشطة التجارية والاستثمارية من نفق الركود الجاثم على الدولة منذ سنوات جراء الصراعات السياسية.

الليمانية، نافيا فرض أي ضرائب جديدة.

وشارك في الاجتماع رئيس البرلمان نبيه بري ورؤساء الكتل النيابية والأحزاب اللبنانية ووزير المالية والاقتصاد وحاكم المصرف المركزي ورئيس جمعية مصارف لبنان.

ويبحث الاجتماع ورقة اقتصادية طرحها الرئيس عون وأوراقا أخرى، وقرر تشكيل لجنة لدراسة كافة الأوراق الاقتصادية التي عرضت أمامه.

وأشار الحريري إلى أن الاجتماع أقر إطارا ماليا متوسط الأمد يمتد على ثلاث سنوات بدءا من العام 2020 ليلخص فائضا أوليا سنويا لا يقل عن 3 و5 بالمئة كنسبة من الناتج المحلي وعجز لا يتخطى نسبة بين 5 و7 بالمئة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وقال إن تسريع الإصلاحات سيجول دون أزمة شبيهة لما حدث في اليونان، التي وقعت في أزمة دين قبل تسع سنوات واضطرت لتبني إجراءات تقشف تحت إشراف لصيق من الدائنين الأجانب.

وأضاف "إذا أردنا أن نأخذ إجراءات، نأخذها من أجل أن نُنقذ البلد".

ويشكك صندوق النقد الدولي في قدرة لبنان على بلوغ العجز في موازنة 2019 المستوى المستهدف عبر تحقيق الإيرادات المتوقعة وتخفيف حدة الأزمات الاقتصادية بعد سنوات طويلة من تسيير شؤون الدولة بصورة ارتجالية.

وتظهر البيانات الرسمية لوزارة المالية أن العجز في موازنة العام الماضي بلغ حوالي ستة مليارات دولار.

وبحسب الحريري، قرر الاجتماع العمل على تقليص حجم الدين العام عبر اعتماد الشراكة بين القطاعين العام والخاص ضمن مناقصات تتسم بالشفافية وتضمن حقوق الدولة.

كما تقرر تخفيض عجز قطاع إنتاج الكهرباء وإجراء مناقصة عالمية لشراء المحروقات لمؤسسة كهرباء لبنان الحكومية وتأمين الغاز بدل الفويل وفق معايير الشفافية.

وأكد الاجتماع منع التوظيف والتقاعد المبكر في القطاع العام وإصلاح أنظمة التقاعد وإنجاز التوصيف الوظيفي، إضافة إلى دمج وإلغاء المؤسسات والهيئات العامة غير المحدية خلال ثلاثة أشهر.

وقرر كذلك الإسراع في إطلاق المشاريع الاستثمارية التي أقرها البرلمان

بيروت - أطلق لبنان صفارات الإنذار أخيرا بالإعلان عن دخول البلاد في حالة طوارئ اقتصادية وأن الحكومة بدأت العمل على خطة لتسريع إصلاحات تتعلق بالمالية العامة.

وأعلن رئيس الوزراء سعد الحريري عُقد في القصر الرئاسي بدعوة من الأزمة الاقتصادية الحادة التي تمر بها منذ سنوات طويلة.

وقال الحريري في تصريحات للصحافيين في ختام اجتماع اقتصادي عُقد في القصر الرئاسي بدعوة من الرئيس ميشال عون، لقد "قررنا إعلان حالة طوارئ اقتصادية".

وتابع "لدينا فرصة ستة أشهر بعد تصنيح لبنان الائتماني الأخير حتى لا تصيح حالتنا كحالة الدول التي انهارت".



سعد الحريري

قرار إعلان حالة الطوارئ الاقتصادية هدفه الوحيد إنقاذ البلاد

ويعيش لبنان أصلا حالة طوارئ اقتصادية في ظل اتساع تداعيات الأزمة، إذ اصطدمت الحكومة الجديدة إثر توليها مهامها قبل أشهر بواقع صادم على مستوى العجز المالي، وهو ما دفع المؤسسات المالية الدولية للدعوة إلى الإسراع في وقف هذه "الدوامة المدمرة".

وكانت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني قد خفضت في 24 أغسطس الماضي تصنيف لبنان من بي سالب إلى سي سي سي.

وعزت فيتش خفض التصنيف إلى "الضعف المتصاعد على نموذج التمويل الذي يعتمد عليه لبنان وتنامي المخاطر في ما يتعلق بقدرة الحكومة على خدمة الدين".

وأكد الحريري الاستثمار في سياسة استقرار سعر صرف الليرة



معالجة الأوضاع الاقتصادية المزمرة

أبوظبي تحتضن سباق الشركات الناشئة إلى طاقة المستقبل

إنجازاتها، شركة إنزابد السويدية، والتي تسعى إلى إتاحة خدمة النقل بالاعتماد الكامل على السيارات الكهربائية الذاتية القيادة أو ما يسمى بعربات تي-بوس.

وهناك شركة زيروس الإسبانية التي تتميز بمجال تصميم وتطوير تقنيات جديدة من شأنها أن تسمح باستخدام نظام نقل الهابلرلوب بسرعة تصل إلى ألف كم/ساعة باستخدام الطاقة المتجددة.

وتستخدم شركة غلوبيه الفرنسية المواد المضبوطة الحيوية لإنتاج الضوء باستخدام كائنات عضوية حية معينة مثل اليراعات المضبوطة والديدان المتوهجة والكائنات البحرية.

قصب السكر وعربات النقل الكهربائية دون سائق، بعضا من تلك التقنيات. وتم ترشيح الشركات الناشئة في قائمة الشركات الفائزة بجائزة أفضل 100 شركة ناشئة لتحويل الطاقة في وقت سابق من هذا العام.

وتعتبر المسابقة منصة دولية للشركات الناشئة التي تعمل على ابتكار أفكار تؤثر على حركة التحول العالمي إلى المصادر البديلة.

وتضم القائمة أكثر من 450 شركة من 80 دولة، وجاء إطلاق المبادرة العالمية لتشجيع ومكافحة الشركات المتميزة في مجال تحويل الطاقة وحماية المناخ. ومن بين الشركات الناشئة المميزّة التي سيتم تسليط الضوء على

أبوظبي - تحتضن أبوظبي خلال النسخة الرابعة والعشرين من مؤتمر الطاقة العالمي الذي تستضيفه الإمارة سباق أفضل الشركات الناشئة حول العالم في مجال تطوير الطاقة المستدامة وحماية المناخ.

وستنافس هذه الشركات خلال المؤتمر الذي ينطلق الاثنين المقبل على استعراض أحدث الابتكارات والمشاريع التي تساهم في رسم شكل قطاع الطاقة المستدامة والطاقة النظيفة في المستقبل. وتشكل خزانات الطاقة الشمسية المحمولة ذات التقنية العالية والتي يمكن أن تولد الكهرباء في المناطق النائية بأفريقيا والتقنيات البديلة للحطب والفحم التقليدي والمصنوعة من نفايات